



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>
JTUH
 مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
 Journal of Tikrit University for Humanities

Dr. Mustafa Hashem Abdul Aziz¹
 Dr. Omar Ahmed Said¹

1- Faculty of Arts / University of Mosul

Omarhamadani980@gmail.
 comMustafa.hanoon@yahoo.com

07701654481

Keywords:

The Mamluk Tower
 Ruling of the Circassians
 Sultan Al-Zaher Baybars
 The Maritime Mamluks
 Internal trade

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 11 Mar. 2019
 Accepted 27 Mar 2019
 Available online 5 Oct 2019
 Email: adxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities

Economic Systems of the Mameluke States and the Mamluk Tower (Al-Garaksa) (648-923 / 1250-1517) (Comparative Study)

A B S T R A C T

The economic aspect is an important part of the civilization of any nation or state, and the basis of any state is the economic systems and must receive special attention and attention from the sultans and kings. The Mamluks have a special status that makes the era of the Mamluk Sultans an age worthy of further study, research and scrutiny. Moreover, the external and internal events associated with this era reflect not only the history of Egypt and Syria, but also the history of Islamic countries. The second is the continuation and extension of the first. The beginning of its composition and formation dates back to the Ayyubid era. Its end is in the line of deterioration that began in the late Mamluk maritime period and continued during the Mamluk period. We have dealt with the historical texts of the economic aspects mentioned in the Arab sources and references to the economic systems in these two countries, as well as the scrutiny and scrutiny in order to give a comparative study between them. The study dealt with the preamble and three topics and the conclusion: The preface dealt with the political conditions in the two countries. It dealt with the emergence of the Mamluks and the establishment of the Mamluk maritime state with the names of their sultans and the factors and causes of the fall of their state at the hands of the Mamluks. And then fell by the Ottomans in the Battle of Raidaniyah in the year (923 AH / 1517 AD). The first topic included agriculture and its importance in the economic aspect and the identification of the agricultural conditions represented by the land varieties and the identification of agricultural crops and identify the means of irrigation and knowledge of agricultural crops, in addition to livestock. The second topic dealt with industry and the most important types of industries and the most prominent industrial products which were famous for the two countries. The third topic dealt with the two countries' trade and the types of trade and internal trade and foreign trade, mentioning the most important trade treaties of the two countries, and clarifying their trade routes with the types of commercial goods that were exported and imported by the first Mamluk state, Commercial centers and ports at the time of the two countries. Conclusion We conclude the results of this study. © 2019 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.7.2019.21>

النظم الاقتصادية للدولتين المماليك البحرية والمماليك البرجية (الجراسية) (648-923هـ/1250-1517م) ((دراسة مقارنة))

د. مصطفى هاشم عبدالعزيز / كلية الاداب / جامعة الموصل
 د. عمر احمد سعيد / كلية الاداب / جامعة الموصل

عد الجانب الاقتصادي جزءاً مهماً من الجوانب الأساسية التي تبنى عليها حضارة أية أمة أو دولة، لا بل أن أساس قيام أية دولة هي النظم الاقتصادية ولا بد أن تلقى اهتماماً وعناية خاصة من لدن السلاطين والملوك.

تحتل دولة المماليك بشقيها البحرية والبرجية (الجرسية) مكانة خاصة بارزة تجعل من عصر سلاطين المماليك عصراً جديراً بمزيد من الدراسة والبحث والتمحيص، فضلاً عن أن الأحداث الخارجية والداخلية التي ارتبطت بذلك العصر لا تعكس أهميتها على تاريخ مصر والشام فحسب بل على تاريخ الدول الإسلامية .

ويميز عصر المماليك البحرية والبرجية بأنه ظاهرة حضارية واحدة منسقة، الثانية استمرار وامتداد للأولى تمتد بداية تكوينها وتشكيلها إلى العصر الأيوبي وتتمثل نهايتها في خط التدهور الذي بدأ أواخر دولة المماليك البحرية واستمرت في زمن المماليك البرجية ثم زاد معدل منحاه حتى سقطت على يد الدولة العثمانية.

وقد عالجت النصوص التاريخية الخاصة بالجوانب الاقتصادية التي وردت في المصادر والمراجع العربية للوصول إلى النظم الاقتصادية في هاتين الدولتين، فضلاً عن التمهيد والتدقيق من أجل إعطاء دراسة مقارنة بينهما.

قسم البحث على تمهيد وثلاث مباحث وخاتمة: تناول التمهيد الأحوال السياسية في الدولتين فتطرق إلى ظهور المماليك وقيام دولة المماليك البحرية مع ذكر أسماء سلاطينهم وعوامل وأسباب سقوط دولتهم على أيدي المماليك البرجية (الجراسية)، تطرق إلى الدولة البرجية مع ذكر أسماء سلاطينها وبيان عوامل ضعفها ومن ثم سقوطها على أيدي العثمانيين في معركة الريدانية في سنة (923هـ/1517م). وشمل المبحث الأول الزراعة ومدى أهميتها في الجانب الاقتصادي والتعرف على الأحوال الزراعية المتمثلة بأصناف الأراضي وبيان المحاصيل الزراعية والتعرف على وسائل الري ومعرفة المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية .

تناول المبحث الثاني الصناعة وبيان أهم أنواع الصناعات وأبرز المنتجات الصناعية التي اشتهرت بها الدولتين.

أما المبحث الثالث فكان التطرق إلى التجارة لدى الدولتين، والتعرف إلى أنواعها والمتمثلة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية مع ذكر لأهم وأبرز المعاهدات التجارية المعقودة على عهد كلتا الدولتين، ثم توضيح الطرق التجارية فيهما مع أنواع السلع التجارية التي كانت تصدرها وتستوردها الدولة المملوكية الأولى والثانية والإشارة إلى أبرز المراكز والموانئ التجارية على عهد الدولتين. أما الخاتمة فنستخلص بابرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة.

التمهيد: الأحوال السياسية على عصر الدولتين المملوكية البحرية والبرجية (الجرسية)

المماليك ومفردها مملوك⁽¹⁾، وهو اسم مفعول مشتقاً من الفعل ملك⁽²⁾، وكان مصدر هؤلاء إما الشراء أو الأسر في ميدان القتال ثم الإهداء أو الهبات أو على شكل ضريبة أو جزية يدفعها حكام الولايات⁽³⁾.

ويعود أول ظهور للمماليك في العالم الإسلامي إلى (القرن الأول للهجرة/ السابع الميلادي) بسبب الفتوحات الإسلامية التي امتدت إلى بلاد ما وراء النهر⁽⁴⁾، وكان من نتائج هذه الفتوحات هو الحصول على الأسرى الترك⁽⁵⁾.

ويعد الخلفاء العباسيون أول من استعان بالمماليك في دولتهم إذ استعان الخليفة العباسي المأمون (198-218هـ/813-833م) بهم، ثم سار على سياسته الخليفة المعتصم بالله بشكل أوسع⁽⁶⁾، إذ اهتم بجلب المماليك من إقليم بلاد ما وراء النهر، فألبسهم أنواع الدباج وخصص لهم الأرزاق من بيت مال المسلمين⁽⁷⁾.

ومن أشهر المماليك (طولون) الذي كان في الأصل مملوكاً تركياً أرسل إلى الخليفة المأمون كهدية من حاكم بخارى وقد تمكن ابنه أحمد من تأسيس الإمارة الطولونية والاستقلال بولاية مصر سنة (254-292هـ/868-905م) وقد اعتمد أحمد بن طولون على المماليك واستخدمهم في جيشه بوصفهم قوة له، وكما اعتمد أيضاً على الجند الديلم والرقيق الأسود⁽⁸⁾، ولم يكن الأخشيديون أقل من الطولونيين في استخدام المماليك واتخاذهم دعامة لجيوشهم فقد جعل محمد بن طغج الاخشيدي (323-333هـ/934-944م) جيشه من الترك والديلم⁽⁹⁾ وكذلك استعملهم كحرس خاص له إذ بلغ عددهم زهاء ثمانية آلاف مملوك⁽¹⁰⁾.

وكان الفاطميون عند انتقالهم من شمال أفريقيا إلى مصر سنة (358هـ/969م) بحاجة إلى جيش كبير يستطيعون به حماية سلطانهم ومد نفوذهم إلى بلاد المشرق⁽¹¹⁾، لذا استخدموا المماليك. ولما قامت الدولة الأيوبية في مصر سنة (567هـ/1171م) جلب سلاطينها أعداداً ضخمة من المماليك⁽¹²⁾.

وعني الصالح نجم الدين أيوب خلال مدة حكمه لمصر سنة (636-647هـ/1238-1249م) بالإكثار من شراء المماليك الترك بعد أن تبين له ضعف ولاء القادة الكرد كانوا في خدمته⁽¹³⁾ واختيار جزيرة الروضة في بحر النيل لإسكانهم فيها لذلك سمو بالمماليك البحرية نسبة إلى بحر النيل⁽¹⁴⁾، وخلال حقبة حكم الملك الصالح اكتسبت فرقة المماليك البحرية خبرة حربية واسعة بفضل خوض أعضاء تلك الفرقة الحروب التي خاضها الصالح أيوب ضد أعدائه في الداخل والخارج⁽¹⁵⁾.

وهكذا لم يلبث أن توصل المماليك البحرية إلى السلطة مستغلين الظروف والمتغيرات التي أحاطت بالمنطقة وعلى رأسها حملة لويس التاسع ملك فرنسا على مصر سنة (647هـ/1250م) ودور المماليك في التصدي للصليبيين والانتصار عليهم في موقعة المنصورة^(*) ثم فارسكور^(**) في العام نفسه

(16) وكذلك انتصارهم فيما بعد على المغول في موقعة عين جالوت (***) سنة (658هـ/1260م) والتي أوقفت الزحف المغولي وأنقذت مصر من خطرهم وأقصت المغول عن الشام، كما أن الانتصار في عين جالوت سهل إعادة الوحدة بين مصر والشام وأعطت للمماليك السند الشرعي لحكم مصر والبلاد الإسلامية التي حرروها من الاحتلال المغولي وعجل هذا الانتصار بزوال الإمارات الصليبية في الشام كما دفعت المغول الذين حلوا بغربي آسيا إلى اعتناق الإسلام (17) .

قامت دولة المماليك البحرية في سنة (648-784هـ/1250-1382م) بتولي الحكم السلطان المعز إيبك التركماني (648-655هـ/1250-1257م) (18) بدلاً من شجر الدر (****) أرملة الصالح نجم الدين أيوب التي تزوجت من الأمير عز الدين أيبك والتي خلعت نفسها من حكم مصر من أجل أيبك بعد أن رفض الأمراء الأيوبيون والخليفة العباسي المستعصم بالله (640-656هـ/1243-1258م) الاعتراف بسلطة شجر الدر (19) وكان من أبرز سلاطين دولة المماليك البحرية: المعز عز الدين أيبك والمظفر سيف الدين قطز والظاهر بيبرس والمنصور سيف الدين قلاوون والناصر ناصر الدين محمد وغيرهم من السلاطين (20) حيث بلغ عددهم ثمانية وعشرين سلطاناً آخرهم السلطان الصالح صلاح الدين حاجي بن شعبان الذي خلفه برقوق الجركسي في الحكم سنة (784هـ-1382م) معلناً قيام دولة المماليك الجراكسة (21) .

أما المماليك الجراكسة فهم عناصر قوقازية الجنس موطنهم الأصلي المنطقة الواقعة شرق البحر الأسود والتي تعرف اليوم بجمهورية جورجيا وقد تعرضت بلادهم إلى غزو التتار في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي فازدادت أعدادهم في أسواق الرقيق ووصلت أعداد كبيرة منهم إلى بلاد الشام ومصر (22) وإذا سلاطين دولة المماليك البحرية كانوا أتراكاً، فالبرجية شراكسة أو جراكسة باستثناء اثنين منهم وهما خشقدم وتمر بغافهم روميان هذا وقد سمو بالبرجية لأنهم أقاموا في أبراج القلعة في القاهرة (23)، ويرجع تكوينهم كفرقة جديدة إلى بداية حكم سلطان الدولة البحرية المنصور قلاوون (678-689هـ/1279-1290م) الذي أكثر من شراء الجراكسة ليتخلص من صراع المماليك البحرية وليضمن الحفاظ على السلطنة له ولأبنائه من بعده (24) .

وحرص المنصور قلاوون على تربيته ولم يسمح لهم بمغادرة القلعة مطلقاً، فلما توفي خلفه ابنه الأشرف خليل (689-693هـ/1290-1293م) الذي سمح لهؤلاء المماليك بالنزول من القلعة أثناء النهار والعودة إليها ليلاً، مما ترتب عليه أمران الأول انغماس المماليك في الحياة العامة ومشاكلها بعد أن خرجوا من عزلتهم واختلطوا بغيرهم من عامة الناس، والأمر الثاني هو أن المماليك البرجية لم يلبثوا أن استثاروا حقد سائر طوائف المماليك الترك بسبب ما أصبح فيه هؤلاء من نعمة وما حظوا به من مكانة مرموقة عند قلاوون وابنه (25) وبعد مدة أصبحت أعداد هؤلاء الجراكسة كثيرة وغدوا أصحاب رتب عسكرية فمنهم الأمراء والقادة فاستطاعوا أن يتسلموا السلطنة وأن يحكموا البلاد (26) .

وقد حكم الجراكسة مصر والشام مدة تقرب من المئة والأربعين عاماً وتعاقب في هذه المدة ستة وعشرين سلطاناً لم تزد مدة حكمهم على خمسة عشر عاماً إلا لأربعة منهم وهم الأشرف برسباي وقد حكم

16 سنة (825-841هـ/1422-1438م) والظاهر جقمق العلاني حيث حكم 15 سنة (842-857هـ/1438-1452م) والأشرف قاتيباي ومدة حكمه 29 سنة (872-901هـ/1468-1496م) والأشرف قانصوه الغوري وقد حكم 16 سنة (906-922هـ/1501-1516م)⁽²⁷⁾ وبالتالي فإن السلاطين البرجية قد ملك منهم تسعة مدة 124 سنة وهم: برقوق وفرج والمؤيد شيخ وبرزباي وجقمق واينال وخشقدم وقايتيباي وقانصوه الغوري، أما الباقيون فكانوا كلهم تقريباً قليلي الأهمية⁽²⁸⁾.

وانتهى الحكم المملوكي عموماً في مصر عاماً (923هـ/1517م) والعنصر الشركسي (البرجي) بشكل خاص على أثر الهزيمة التي مني بها السلطان طومان باي (922-923هـ/1516-1517م) على أيدي القوات العثمانية في معركة الريدانية^(*) ودخول العثمانيين مصر وإنهاءهم حكم دولة الجراكسة⁽²⁹⁾.

المبحث الأول

أولاً: الزراعة

اهتم سلاطين المماليك في مصر بالزراعة اهتماماً كبيراً، إذ أن الزراعة في تلك العصور كانت الحرفة الأولى لغالبية السكان والمورد الأول الذي عاش عليه معظم الأهالي، وبقدر تعلق الموضوع بالزراعة، فقد جرت دولة المماليك على توزيع الأراضي وجميع موارد الدولة الأخرى اقطاعات بين السلطان وأجناده، والدولة الأيوبية هي التي أورثت هذا النظام لدولتي المماليك الأولى والثانية⁽³⁰⁾.

والمعروف أن أراضي مصر الزراعية توزعت في ذلك العصر اقطاعات على السلطان والأمراء والأجناد، بعد أن قسمت أربعة وعشرين قيراطاً⁽³¹⁾، اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة، وما تبقى كان من نصيب الأجناد⁽³²⁾ واستمر المماليك يعملون بهذا النظام حتى سنة (697هـ/1297م) حيث أن الأراضي الزراعية قيست ومسحت أكثر من مرة وتبع ذلك فك الزمام وتعديله وهي العملية المعروفة بالروك⁽³³⁾ واشتهر في عصر المماليك الروك الحسامي، الذي أجراه السلطان حسام الدين لاجين (696-698هـ/1296-1299م) واستعمل الروك وذلك بسبب أن السلطان المنصور لاجين لاحظ أن الأمراء يأخذون كثيراً من اقطاعات الأجناد فلا يصل الأجناد منها شيء ويصير ذلك في دواوين الأمراء، لذلك ندب السلطان لاجين الأمير بدر الدين بيليك الفارسي الحاجب والأمير بهاء الدين قراقوش الظاهر وجماعة من الكتاب على رأسهم تاج الدين عبد الرحمن الطويل مستوفي الدولة بالروك أراضي مصر، وبعد أن قام هؤلاء بفك زمام الأراضي المصرية وتعديله وزعت الوثائق الخاصة بحدود الاقطاعات على الأمراء والأجناد سنة (697هـ/1298م)⁽³⁴⁾.

وفي سنة (715هـ/1315م) رآك السلطان الناصر محمد بن قلاوون أرض مصر الروك الثاني، بسبب استكثاره اقطاعات المماليك من أصحاب الأمير بيبرس الجاشنكير والمماليك البرجية (الجراكسة)⁽³⁵⁾.

وقد عهد السلطان الناصر محمد إلى بعض أمرائه بهذه المهمة فأرسل جماعة من أمرائه إلى كل جهة من جهات البلاد، في حين توجه السلطان الناصر نفسه إلى الصعيد ليشرف على العملية التي استغرقت خمسة وسبعين يوماً⁽³⁶⁾.

وقسمت الأراضي الزراعية إلى ثلاثة أقسام رئيسة من حيث الري والخصوبة ووفرة الإنتاج، القسم الأول: ويضم أجود الأراضي الاقطاعية إنتاجاً ويختص بها السلطان وكبار أمرائه على قدر مكانتهم ورتبتهم، وتراوحت حصة الأمير من الأراضي المقطعة ما بين بلد واحد وعشرة بلاد، وسمى القلقشندي هذا النوع من الأراضي (البلاد النفيسة الكثيرة المتحصل)⁽³⁷⁾، والقسم الثاني: الأراضي المتوسطة الجودة فهذه تقطع للمماليك السلطانية، سواء انفرد الواحد منهم بجهة خاصة أو اشترك مع غيره، والقسم الثالث وهذه تقطع عادة لأجناد الحلقة والعربان والتركمان⁽³⁸⁾.

أما عناصر الوحدة والتنوع للنظم الزراعية في دولتي المماليك الأولى والثانية، يبرز عنصر الوحدة بشكل واضح في عملية تحديد الأراضي في كل من مصر وبلاد الشام استناداً إلى خصوبتها وما تنتجه تلك الأراضي من الغلة وأهم هذه الأراضي هي:

1. الباق: وهو خير الأراضي وأعلاها قيمة وأوفاهها سعراً، لأنها تصلح لزراعة الكتان والقمح، وكان يؤجر الفدان منها بأربعين درهماً وذلك سنة (791هـ/1388م).

2. البرائب: وسعرها دون الباق لضعف الأرض، وتصلح لزراعة القمح والشعير، ويؤجر الفدان منها بثلاثين درهماً.

3. البرش: وهو عبارة عن كل أرض خلت من أثر ما زرع فيها للسنة الماضية.

4. الوسخ: وهو عبارة عن الأرض التي استحکم وسخها ولم يتمكن المزارعون من إزالته، بل حرثوها وزرعوها، فجاء زرعها مختلطاً بالحلفاء ونحوها.

5. الخرس: وهو عبارة عن الأرض التي فسدت بما استحکم فيها من موانع قبول الزرع وتستخدم مراعي للدواب.

6. الشراقي: وهي الأراضي التي لا يصل الماء إليها لقصور النيل أو علوها أو لسد طريق الماء عنها.

7. المستبحر: وهو الأرض الواطئة التي إذا سار فيها الماء لا تجد مصرفاً له.

8. السباخ: وهو الأرض التي غلب عليها الملح، فأصبح لا ينتفع بها في زراعة الحبوب، وقد يزرع فيها الباذنجان والقصب الفارس⁽³⁹⁾.

- وسائل الري

اهتمت دولة المماليك خلال هذه الفترة بالري، فأقيمت الجسور لحبس المياه عن الأراضي الزراعية، وهو عبارة عن أكوام من التراب ومخلفات الأعشاب، وكانت الجسور على نوعين: سلطانية وبلدية، فالجسور السلطانية هي التي يعم نفعها كافة البلاد ويصرف عليها ما يجبي من أموال الأعمال الشرقية والغربية، وما بقي منه يرسل إلى بيت المال، والجسور البلدية وهي الخاصة ببلد دون بلد وقد

جرت العادة أن يعين سنوياً لكل إقليم أمير يشرف على عمارة تلك الجسور البلدية فيعود نفعها على ناحية من النواحي، ويتولى إمامتها المقطعون والفلاحون وينفق عليها من مال الناحية التابع لها الجسر (40).

واهتم السلاطين بالجسور بشكل كبير بحيث أرسلوا في كل سنة عدداً من الأمراء إلى مختلف الأعمال لعمارة الجسور ويسمى الأمير (كاشف الجسور) وللجسور مهندسين يعملون مع الكاشف، وعند عودة هؤلاء الأمراء يقوم السلطان بتقديم الخلع لهم تقديراً لعملهم الذي قاموا به (41).

وعند الحديث عن عناصر الوحدة والتنوع في وسائل الري للدولتين يبرز عنصر الاختلاف بينهما، إذ نجد بأن الأراضي المصرية اعتمدت على أسلوب مميز في ري الأراضي، فوجود النيل أوجب اللجوء إلى ري الحياض (42) وأكثر الأراضي الزراعية المصرية كانت تعتمد على هذا النمط من الري، إذ أن الأراضي الصالحة للزراعة كانت محصورة على مسافة ضيقة على طول مجرى النيل، والترع المتفرعة منه ومن فروعه، فالنيل عندما كانت تنتهي زيادته، تفتح الترع والخلجان فتمتلئ بالمياه وتوزعها على الأراضي البعيدة عن مجرى النيل، وأكثر هذه الخلجان والترع كانت في الوجه البحري، وقليل منها ما كان يحفر في الوجه القبلي، وأهم تلك الترع والخلجان: اشموم طنّاح، وسردوس، والإسكندرية، ودمياط، وبحر أبي المنجا (43).

وكانت أهمية الزراعة في مصر متعلقة بفيضان النيل، فإذا جاء زيادة عن الحد أغرق الأراضي وأتلف المزروعات، وإذا جاء منخفض المستوى أصبح من الصعوبة بمكان ري الأراضي والحياض، وعند ذلك يعم القحط، أما المستوى المطلوب فكان سبعة عشر ذراعاً (44)، فإذا وصلت الزيادة إلى ثمانية عشر ذراعاً أجذب ريع الأرض، وإذا زاد عن ذلك عم الوباء بعد انحسار الماء (45).

أما في بلاد الشام فكانت الزراعة تعتمد في أغلب الأحيان على الأمطار باستثناء القليل منها يعتمد على السواقي (46) لذلك تعتمد الزراعة بالدرجة الأولى على مياه الأمطار المتساقطة، فالأمطار التي تتساقط في فصل الخريف تسمى (الوسمي) يبدأ فيه الفلاح بإعداد الأرض وحرثها ثم بذرها بالغلّال، ثم إعادة حرثها مرة ثانية لتبدأ الحبوب بالنمو، ويبقى الزرع حتى تتساقط عليه الأمطار فيتكامل نمو الزرع (47).

كما عرفت بلاد الشام في حكم دولة المماليك النمط الزراعي، وهو تقسيم الأراضي إلى قسمين: الأول يتم زراعته، ويترك القسم الآخر بدون زراعة بعد حراثة الأرض وتقليبها، ثم يزرع القسم الآخر الذي كان مزروعاً (48).

– المحاصيل الزراعية

من خلال تتبع عناصر الوحدة والتنوع للمحاصيل الزراعية في مصر وبلاد الشام على عهد دولتي المماليك الأولى والثانية، نجد بأن عنصر الوحدة قد برز بشكل واضح من خلال ما ينتجه البلدين، ومن أهم المحاصيل الزراعية التي عرفت في مصر وبلاد الشام هي:

أ- القمح والشعير

لقد اشتهرت كل من مصر وبلاد الشام بزراعة القمح والشعير، وذلك لأهمية هذين المحصولين في حياة الإنسان والحيوان، وتعد كميات القمح والشعير المنتجة في كل مصر وبلاد الشام كافية للاستهلاك المحلي، بل في مصر كان يفيض عن حاجة البلاد أحياناً وعندئذ كان السلاطين يمدون بلاد الشام والحجاز والنوبة بمقادير وفيرة منه (49) .

كما ترتب على كثرة المجاعات وعدم إمكانية التحكم في مياه النيل أن لجأ سلاطين المماليك إلى تشييد المخازن تخرن بها الغلة ولا يسمح بفتحها إلا في حالة الضرورة القصوى (50) .

ب- الكتان

وكان الكتان من أهم مزروعات مصر في عصر المماليك، وصدرته مصر إلى كثير من البلاد المجاورة في كميات كبيرة من المنسوجات الكتانية (51) كما عرفت زراعة الكتان في بلاد الشام حيث كان ينمو في سهول فلسطين (منطقة الجليل) (52) التي كانت توفر المادة الخام لصناعة الملابس التي نشطت في قرى هذه المنطقة من فلسطين (53) .

ج- قصب السكر

اشتهرت مصر في ذلك العصر بزراعة قصب السكر ولا سيما في مناطق (ملوي) و(قفط) كما انتشرت مزارع قصب السكر في بلاد الشام في أغوارها، إلا أنها لم تبلغ في الكثرة مزارع مصر (54) ومن أهم المناطق في إنتاج قصب السكر في الشام السهل الساحلي المحيط بمدينة صور (55) وكذلك حول مدينة عكا التي وجدت فيها معصرة لقصب السكر تعود إلى أيام الفرنجة الذين تعلموا صناعة السكر من القصب من السكان المحليين هناك (56) ، على أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن كلا البلدين مصر وبلاد الشام قد اشتركوا في إنتاج محاصيل زراعية واحدة وإنما اختلفت فنجد التنوع في المحاصيل الزراعية، حيث عرفت بلاد الشام زراعة الزيتون بشكل كثيف في مختلف أنحائها، وهذا لم نجده في مصر، وقد وصف القلقشندي زراعة الزيتون في البلاد الشامية بأنها "الغاية في الكثرة" (57) ولعل من أهم مناطق أشجار الزيتون في الشام جبل عامل وبقية وجبال الجليل، إذ كانت تعصر منه زيت الزيتون الذي يستعمل في الأكل وينقل إلى أكثر البلدان (58) .

- الثروة الحيوانية

بالإضافة إلى الثروة الزراعية عني السلاطين في عصر المماليك بالثروة الحيوانية، فأكثروا من نتاج الأغنام وجلب الأنواع الممتازة منها لتربيتها حتى ازداد عدد المواشي وارتفعت سلالتها (59) .

وقد قام السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون (693-694هـ/1293-1294م) بمشروع مهم للعناية بالثروة الحيوانية، ذلك أنه بنى حظيرة على قطعة من الأرض بجوار قلعة الجبل، أجرى إليها الماء من القلعة وأنشأ بها بيوتاً للدواجن وأخرى للأغنام والمواشي، ثم أودع بها ألفي رأساً من الضأن بعث في طلبها من بلاد الصعيد وأربعة آلاف من الوجه البحري، كما جلب إليها كثيراً من البقر (60) .

على أن هذه العناية بالزراعة ومرافقها في عصر المماليك لا تعني بأي حال تقدم أحد الفلاحين أو ارتفاع مستوى معيشتهم، فالفلاح المصري عاش في ذلك العصر قناً مربوطاً إلى الأرض التي يفلحها ويفنى حياته في خدمتها وليس له من خيراتها إلا القليل، ذلك أن خيرات البلاد ومحصولات الأراضي الزراعية كانت في الواقع نهباً موزعاً بين السلاطين والأمراء ومماليكهم، في حين لم يبقَ للفلاحين سوى الكد والعمل ودفع ما يطلب منهم من أموال وهم صاغرون، أضف إلى ذلك أن الفلاح في أواخر مأكوله كان لا يتناول إلا الشعير والحب القريش والبصل، ولا عجب فإن (الغلال معظمها لأهل الدولة أولي الجاه وأرباب السيوف الذين تزايدت في اللذات رغباتهم، فخربت معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد)⁽⁶¹⁾.

المبحث الثاني: الصناعة

ازدهرت الصناعة في العهد المملوكي بشقيه نتيجة لكثرة الثروات، وتفنن الصناع في الصناعة والاهتمام بالسلع لعرضها في الأسواق وبيعها بأسعار جيدة، مع وجود أصحاب الثروات الذين اقتنوا المواد والسلع، وبذلك نهضت الصناعة وفاضت الخزائن بالأموال، فانعكس أثر ذلك فيما خلفه ذلك العصر من مصنوعات راقية، بلغت شأنًا بعيداً في الدقة والإتقان⁽⁶²⁾.

وإذا أردنا رسم صور واقعية واضحة لعناصر الوحدة والتنوع في الصناعات في عصر الدولتين البحرية والبرجية، اذ نجد عنصر الوحدة بين الدولتين في الصناعة الحربية، انطلاقاً من كون المماليك طبقة حربية والدولة مصبوغة عسكرية منذ نشأتها فإنه لا بد من أن تحتل الصناعات الحربية المكانة الأولى بين الصناعات، فكل فرد من المماليك يستطيع أن يصل إلى أسمى الدرجات ويحقق أضخم الأموال بفضل مهارته في القتال واستعمال القوس والنشاب والحربة⁽⁶³⁾.

فمن ذلك زحرت أسواق السلاح المملوكية بالأسلحة المتنوعة التي كانت أسعارها تأخذ بالارتفاع تبعاً لارتفاع أسعار الحديد وأجور الحدادين وصناع آلات السلاح الأخرى لإقبال الناس على شرائه في أوقات الفتن أو في أثناء الاستعدادات للحرب⁽⁶⁴⁾ فكان للدولة دار يحفظ بها السلاح بالقلعة تسمى الزردخانه، والسلاح خاناه وبها من الصناع الذين كان يطلق عليهم الزردكاش⁽⁶⁵⁾.

ولم تكن بلاد الشام على عهد المماليك بعيدة عن الاهتمام بالصناعات الحربية، ولا سيما أنها عرفت أشهر أنواع السيوف في التاريخ الإسلامي شهرة وامتياز⁽⁶⁶⁾ إذ كانت صناعاتها في دمشق وفق أسلوب خاص أطلق عليه اسم الدمشقة⁽⁶⁷⁾ فصناعة السيوف في بلاد الشام قديمة جداً بل أنها كانت معروفة قبل الإسلام حيث اشتهرت بصرى عاصمة الغساسنة⁽⁶⁸⁾ بصناعة السيوف الشامية حتى بعد مجيء الإسلام⁽⁶⁹⁾.

وقد بلغ السيف الدمشقي من الدقة والإتقان إلى الحد الذي أخذ معه الفرنجة الصليبيون يبحثون عن خصائص صناعة هذا النوع من السيف، الذي ما لبث أن انتقل إلى الغرب عن طريق هؤلاء الفرنجة الصليبيين فانتشرت السيوف الدمشقية في الغرب الأوروبي حاملة معها اسم Damask التي تعني التسمية الغربية للسيف الدمشقي (70) .

وارتبط بالصناعات الحربية صناعة السفن، ونجد عنصر الوحدة هنا أيضاً، إذ حرص سلاطين المماليك البحرية والبرجية على إنشاء أسطول بحري قوي يحمي شواطئ دولتهم الواسعة ويصد غارات المعتدين ويؤدب القراصنة وخاصة إذا ما علمنا أن أراضي الدولتين كانت تطل على مساحات مائية واسعة ناهيك عن أن أساس الاقتصاد المملوكي كانت تعتمد على النقل البحري وما يجبي من السفن المارة بالبهار المطلة على أراضيهم.

أما في بلاد مصر عنى السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ/1260-1277م) عناية كبيرة بدور صناعة السفن في الروضة والإسكندرية ودمياط، فكان يتفقد أمورها بنفسه ويرتب ما يجب ترتيبه، ومنع الناس من التصرف في أخشاب السفن (71) ولما جاء السلاطين المماليك من بعده اقتدوا به في عنايته بناء المراكب الحربية، فاهتم الأشرف خليل بن قلاوون (689-693هـ/1290-1293م) على أثر اعتلائه سلطنة مصر بإنشاء أسطول قوي وعهد بإعداده إلى الوزير صاحب شمس الدين محمد بن السلعوس، ولما كملت عدته ستين مركباً أمر بتجهيزها بالآلات الحربية والرجال، وسار إلى دار صناعة السفن بجزيرة الروضة لاستعراض الأسطول، وأقام لذلك احتفالاً كبيراً (72) .

وكذلك بلاد الشام فلم تكن بعيدة عن السياسة العسكرية المملوكية القاضية بإنشاء الأساطيل لمواجهة خطر الفرنجة الصليبيين القابعين في جزر البحر المتوسط بوجه خاص ومنها قبرص (73) وكذلك لتأديب القراصنة الذين دأبوا على مواجهة السفن العربية الإسلامية في البحر المتوسط (74) فضلاً عن قيام هذه السفن نقل البضائع الشرقية إلى أوروبا (75) فكانت بلاد الشام تزود دور صناعة السفن في مصر والشام بالأخشاب، خاصة تلك التي كانت ترد إلى هذه الدور من غابات لبنان وأوروبا عن طريق تجار البندقية، فضلاً عن الأخشاب القادمة من آسيا الصغرى وأحياناً استخدمت الأخشاب المحلية في صناعة السفن (76) .

على أن تلك الإجراءات العسكرية المملوكية القاضية بالعناية بالأساطيل البحرية والتجارية والعسكرية التي تتولى مهمة نقل السلع وزيادة الأرباح المتأتية من ذلك، وحماية السواحل المملوكية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي من اعتداءات القراصنة كانت تحمل في طياتها منافع اقتصادية واجتماعية في البلاد (77) .

ونجد عنصر الوحدة أيضاً بين دولتي المماليك البحرية والبرجية في صناعة التكفيت (التطعيم) بالبرونز والنحاس وبالذهب والفضة، واشتهرت بهذه الصناعة سوق الكفتين بالقاهرة وشهد المقريري على

أن المعاصرين كانت لهم: ((في النحاس المكفت رغبة عظيمة فلا تكاد دار تخلو بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت))⁽⁷⁸⁾ .

وكانت المعادن تكفت بحفر الرسوم على ظاهرها وملء الشقوق المؤلفة لها بالذهب أو بالفضة أو بهما معاً في بعض الأحيان، وكثيراً ما كانت تلك الرسوم تزداد جمالاً بشقوق أخرى تملؤها مادة لزجة خاصة⁽⁷⁹⁾ كما كانت صناعة التكفيت كانت منتشرة في بلاد الشام ومنها ما كانت منتشرة في دمشق التي كانت تقوم بتكفيت السيوف وكذلك أعمال التزيين المزخرف التي قام بها الدمشقيون⁽⁸⁰⁾ والراجح أن صناعة التكفيت (التطعيم) لم يكن قاصراً على تكفيت السيوف الدمشقية بل من المحتمل أن تعدتها إلى تكفيت منابر المساجد والجوامع المنشأة إبان تلك الحقبة (المملوكية) أو ما كان قائماً منها قبل ذلك باعتبار أن الزخرفة بالألوان كان من الفنون الإسلامية المعروفة في بلاد الشام قبل العصر المملوكي⁽⁸¹⁾ .

ومن الصناعات التي ارتقت في عصر دولتي المملوكية الأولى والثانية هي صناعة المنسوجات المتنوعة، وقد اشتهرت مصر في زمن المماليك بصناعة المنسوجات حتى أصبح لبعض المدن شهرة عالمية في صناعة أنواع معينة من الأقمشة، مثل الفسطاط التي اشتهرت بنوع معين من القماش نسب إليها، ومثل دبيق التي نسب إليها القماش الديبقي وغيرها⁽⁸²⁾ هذا فضلاً عن اشتهار نيس - قرب الفرما - بصناعة قماش رقيق سمي القصب صنعت منه عمام الرجال وملابس النساء، وكذلك اشتهرت دمياط بصناعة أقمشة من النيل ذات عدة ألوان بحيث يتغير لونها باختلاف الضوء الواقع عليها⁽⁸³⁾ .

وتميزت الأقمشة المصرية بالدقة في الصناعة وثبات الألوان وجودة الخامة ومتانة النسيج، ووجدت مصانع خاصة سميت (دور الطرز) تصنع فيها الخلع التي يمنحها السلاطين لكبار رجالات الدولة والموظفين وتنقش عليها أسماء السلاطين وألقابهم⁽⁸⁴⁾ كذلك اشتهرت مصر في ذلك العصر بصناعة الفرش والستور والخيام والفساطيط والحبال المكسوة بالقطن والحرير⁽⁸⁵⁾ .

كما ازدهرت الصناعات النسيجية والحريرية في بلاد الشام معتمدة على تربية دودة القز لإنتاج الحرير الطبيعي خاصة في بيروت وطرابلس منذ نهاية القرن السادس للهجرة الثالث عشر للميلاد، في حين كان الكتان الضروري للصناعات الصوفية كان ينمو في سهول فلسطين (منطقة الجليل)⁽⁸⁶⁾ .

وقد اشتهرت أغلب المدن الشامية بصناعة المنسوجات المختلفة منها عكا وبيروت واللاذقية ونابلس وصور التي اشتهرت بنوع خاص من المنسوجات المعروفة الصندل⁽⁸⁷⁾ في حين احتفظت مدينتا دمشق وحلب بمكانتيهما المتميزتين في اختصاصهما بصناعة نوع خاص من الأنسجة المطرزة التي عرفت بالدمقس⁽⁸⁸⁾ والراجح أن الدمقس هي الصناعة الشامية التي انتقلت من الشام إلى الأندلس ومنها إلى أوروبا وعرفت هناك باسم الدامسكو⁽⁸⁹⁾ .

فضلاً عن صناعة أنواع من الملابس المنسوجة من الحرير والقطن مثل الصايات الحريرية القطنية (الالاجا) وكذلك الديما وهي كسوة الناس في الشام، وكذلك الأغباني وهو عبارة عن قماش ثوب العريس، وهو نسيج قطني عليه رسوم وزخارف مطرزة بأسلوب خاص⁽⁹⁰⁾ .

كما ازدهرت صناعة الزجاج في العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام، أما في مصر حيث كان أهم مراكزها الفسطاط والفيوم والاشمونيين والإسكندرية، وتشهد بذلك أعداد المشكوات الزجاجية المحفوظة بدور الآثار والتي تمتاز بجمال أشكالها وانسجام زخرفها وإتقان صنعها، وبالإضافة إلى ذلك صنع في مصر الزجاج الملون المستخدم في الشبابيك وكذلك بعض أنواع البلور الصخري المحبب⁽⁹¹⁾ كما شهدت صناعة الزجاج في بلاد الشام ازدهاراً ملحوظاً وذلك من خلال مساهمة سائر المدن الشامية ولا سيما صور وأنطاكية في صناعتها إذ أنها كانت تعد للتصدير⁽⁹²⁾ في الوقت الذي كانت عليه صناعة الزجاج أن تواجه منافسة الزجاج المستورد من مصر⁽⁹³⁾.

إلا أننا نجد عنصر التنوع في صناعة الخشب والجلود وقصب السكر وكذلك صناعة الخزف، هذه الصناعات التي كانت تصنع في مصر وليس لها وجود في بلاد الشام، ومن أهم هذه الصناعات كانت صناعة السكر، حيث كانت مصر من بين المراكز لصناعة السكر في العصر الإسلامي⁽⁹⁴⁾ وذلك بسبب توفر مزارع قصب السكر والمعاصر المخصصة لاستخراج السكر، وهذا يعني توفر تلك المادة بكثرة في البلاد⁽⁹⁵⁾ ويذكر المقرئ: ((أنه كان في سموه سبعة عشر معصراً لعصير القصب، كما كان في ملوى عدة معاصر))⁽⁹⁶⁾، ومن الواضح أن هذه المعاصر التي انتشرت في كافة أرجاء البلاد في عصر المماليك أنتجت كميات ضخمة من السكر، وهذا دليل على كثرة استهلاك السكر في عمل الحلوى في ذلك العصر، حتى أن استهلاك السكر على أيام الناصر محمد بلغ في شهر رمضان وحده سنة (745هـ/1344م) ثلاثة آلاف قنطار قيمتها ثلاثون ألف دينار، منها ستون قنطاراً كل يوم من أيام رمضان برسم الدور السلطانية⁽⁹⁷⁾.

أما الخزف فكانت مصر من المراكز الأساسية لصناعته في العالم الإسلامي، ومنها انتشر كثير من نماذجه إلى البلاد الأخرى⁽⁹⁸⁾ وقد بدأت هذه الصناعة تزدهر بمصر في العصر الطولوني، ثم أخذت في سبيل التقدم حتى بلغ مبلغاً عظيماً من الرقي في عهد الفاطميين، فأصبح يصنع من الخزف الفناجين والقدر والصحون وبعض المواعين، ولا أدل على رواج هذه الصناعة من أن التجار المصريين كانوا يستخدمونها عوضاً عن الورق في الوقت الحاضر، فيضعون في الأواني الخزفية ما يبيعونه وأخذها المشترون بالمجان⁽⁹⁹⁾.

وبلغت المصنوعات الخشبية درجة كبيرة من التقدم في عصر المماليك، واتبع المصريون في زخرفة المصنوعات الخشبية عدة طرق منها الحشوات والخرط والتطعيم، فالحشوات استخدمت لتجنب تشقق الخشب من جهة والرغبة في زخرفته بأشكال هندسية من جهة أخرى، والخشب المخروط كانت تصنع منه الشبابيك والحواجز والمشربيات، أما تطعيم الخشب فكان عادة بالعاج أو الأبنوس ولا سيما في الكراسي والمناضد والأبواب وحوامل المصاحف⁽¹⁰⁰⁾.

أما المصنوعات الجلدية - وبخاصة السروج - فكان لها شأن كبير في عصر المماليك في مصر، إذ كانت السروج تصنع على أنواع وألوان مختلفة وأثمنها ما كان يصنع من الجلد البلغاري، وأحياناً كانت تحلى بالذهب والفضة (101).

أما الصنائع وأصحاب الحرف فقد خضعوا في عصر المماليك لنظام النقابات، فكان أفراد كل حرفة يكونون نقابة خاصة بهم لها نظام ثابت يحدد عددهم ومعاملاتهم فيما بينهم وبين بعض من ناحية، وفيما بينهم وبين الجمهور من ناحية أخرى، وفيما بينهم وبين الحكومة من ناحية ثالثة، ولكل نقابة من هذه النقابات رئيس أو شيخ يرأسهم، يفض مشاكل أفراد النقابة ويرجعون إليه في كل ما يهمهم، ولما كان دخول أي فرد غريب في حرفة من الحرف يؤدي إلى منافسة أصحابها الأصليين، فإنهم كانوا لا يمرنون أحداً على طرق صناعتهم، إلا أن يكون من أبنائهم ولا يسمحون لأي شخص بمشاركتهم إلا أن يكون قد أتى ليحل محل أحدهم، وفي هذه الحالة يقبل بشروط خاصة (102).

المبحث الثالث: التجارة

كانت التجارة من المظاهر الأساسية للنشاط الاقتصادي المملوكي، وقد ساعد موقع مصر والشام الإستراتيجي ومدنها وثغورها في هذا التميز، وتنقسم التجارة في العصر المملوكي الى :

أولاً- التجارة الخارجية

لقد أدرك سلاطين الدولة المملوكية الأولى والثانية أهمية التجارة الخارجية لهم ولدولتهم، ذلك أن ظروف قيام دولة المماليك في مصر والشام في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي/ السابع الهجري مصحوباً بازدهار طريق البحر الأحمر وموانئ مصر والشام، واضمحلال ما عداه من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب، ذلك أنه لم يكد يمضي على قيام دولة المماليك سنوات معدودة، حتى استولى المغول على بغداد سنة (656هـ/1258م) وامتد نفوذهم إلى الشام وآسيا الصغرى، فضلاً عن بلاد فارس التي اتخذها هولاكو مركزاً لدولته في المشرق الإسلامي وبذلك اضمحل طريق التجارة البري بين الصين من جهة وآسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود من جهة أخرى (103).

فالعناصر المشتركة للنشاط التجاري الخارجي زمن الدولتين نجد الموقع الجغرافي على رأس هذا النشاط التجاري الخارجي لكل من مصر وبلاد الشام، حيث كان لمصر موقعاً جغرافياً مهماً، فهي تطل على ساحل البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر (القلزم) شرقاً، حيث ساعدت سهولة النقل البحري، وتأمين طرق المواصلات على ازدهار التجارة الخارجية، كما أن مرور التجارة الهندية الأوروبية عن طريق مصر جعل موقعها حلقة وصل بين الشرق والغرب (104).

كذلك بلاد الشام حيث كان لموقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط ملتقى الطرق بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا في نشاط حركة التجارة في هذه البلاد لما كانت تؤمها البضائع من مختلف الجهات (105) .

وشجع سلاطين كلتا الدولتين التجارة مع الأوروبيين في الموانئ المصرية والشامية، حيث لعبت تلك الموانئ دوراً بارزاً في جعل رافد التجارة من أهم روافد الاقتصاد في كل من مصر وبلاد الشام (106) ،ازدهرت موانئ الإسكندرية ودمياط ورشيد والبرلس وعيذاب، وكذلك موانئ الشام ووجدت بيوت تجارية للأجانب في هذه الموانئ، كما أصبح لكل جالية منهم قنصلاً يشرف على شؤون أفراد الجالية ومصالحها (107) .

وكثيراً ما كان سلاطين المماليك يوصون نوابهم بالثغور بحسن معاملة التجار كما فعل السلطان قلاوون حين أرسل إلى نوابه بالثغور يأمرهم بحسن معاملة التجار وملاطفتهم والتودد إليهم وترغيبهم ومراعاة العدالة فيما بجبونه منهم من أموال بحيث لا يأخذون منهم سوى الحقوق السلطانية (108) .

وخصص السلاطين للتجار الأجانب فنادق ينزلون فيها بالموانئ وأنشأت الحكومة المملوكية هذه الفنادق على نفقتها، وهناك موظف يعرف باسم (الفندقي) مهمته الإشراف على هذه الفنادق، والفندق عبارة عن مبنى ضخم مربع الشكل يتكون من أكثر من طبقة واحدة وبداخله ردهة كبيرة فسيحة تنتسج لعمليات حل البضائع وحزمها وتضم الأدوار السفلى فيها الحوانيت عادة، وفي الطبقات العليا توجد مساكن التجار (109)، كذلك إن الفندق كان يحتوي جميع ما يحتاج إليه التاجر الأجنبي من مأوى وكنيسة وحمام ومخبز وفق الطريقة المتبعة في البلد الذي يمثله الفندق (110) .

وضمت الإسكندرية عدة فنادق لجاليات أجنبية مختلفة، أولاها وأهمها جالية البنادقة، ولهم فندقان، على حين كان فندقاً واحداً لكل من أهل جنوى وبيزا وفلورنسة وانكونا وبالرمو (111) .

وفي بلاد الشام خصص لإقامة هؤلاء التجار الأجانب أحياء كاملة في بيت المقدس وعكا وبيروت ودمشق وطرابلس ويافا (112) ومما ساهم أيضاً في نشاط الحركة التجارية في مصر وبلاد الشام الجهود التي كان يبذلها السلاطين المماليك من أجل تفعيل حركة المبادلات التجارية مع دول أوروبية، فكان أن عقد السلطان الظاهر بيبرس المعاهدات التجارية مع شارل صاحب أنجو (Angou) والفونس (Alfonse) أمير أشبيلية، وجيمس ملك أرجونة (113) .

ونشطت حركة المبادلات التجارية مع المدن الإيطالية ومع مدن أوروبا المتوسطية التي سعت إلى إقامة علاقات تجارية مع دولة المماليك الجراكسة، فقد شهدت سنة (811هـ/1408م) عقد معاهدة بين السلطان المملوكي الناصر فرج (808-815هـ/1405-1412م) (الولاية الثانية) مع الجنوبيين والبنادقة بوساطة التاجر الكريتي بيلوتي (Piloti) بمصر (114) .

ولعل من أبرز المعاهدات التجارية المعقودة بين الدولة المملوكية مع التجار الأوروبيين المعاهدة التجارية التي عقدها السلطان قايتباي (901-902هـ/1496-1497م) مع تجار فلورنسا سنة

(901هـ/1496م)، وكذلك الاتفاقية التجارية التي كانت قد عقدت سنة (910هـ/1501م) بين السلطان قانصوه الغوري (906-922هـ/1501-1516م)⁽¹¹⁵⁾ .

أعطت هذه المعاهدات حرية أكبر للتجار في التنقل ونقل البضائع والحفاظ على الحقوق المادية والشرعية لسلطنة المماليك وكذلك لتشجيع التجار على التعامل مع الموانئ الشامية والمصرية وممارسة النشاط التجاري بسهولة وتحقيق أرباح كبيرة⁽¹¹⁶⁾ .

واهتم سلاطين المماليك بتشجيع التجارة مع الشرق والدليل على ذلك هو كتابة السلطان قلاوون منشوراً إلى التجار الذين يفدون على مصر وبلاد الشام من الصين والهند والسند واليمن والعراق وبلاد الروم، يرحب بهم ويصف لهم محاسن مصر وبلاد الشام ويغريهم على القدوم إليها لمتاجرهم: ((ومن يؤثر الورود إلى ممالكنا أن قام أو تردد... فليعزم عزم من قدر الله له في ذلك الخير والخيرة، ويحضر إلى بلاد لا يحتاج ساكنها إلى ذخيرة، لأنها في الدنيا جنة عدن لمن قطن، ومسلة لمن تغرب عن الوطن... فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن، والهند، والصين، والسند وغيرهم، فليأخذوا الأهبة في الارتحال إليها والقدوم عليها، ليجد الفعال في المقال أكبر، ويرى إحساناً يقابل في الوفاء بهذه العهود بالأكثر))⁽¹¹⁷⁾ .

واعتمدت كلتا الدولتين في طرقها التجارية على البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث أصبح هذا الطريق، الطريق البحري الرئيس الذي يصل ما بين الشرق والغرب، وعلى أثر ذلك انتشرت المراكز التجارية والموانئ على سواحل هذه البحار وامتألت بالسلع والبضائع المختلفة⁽¹¹⁸⁾ .

أما أهم أبواب تجارة مصر الخارجية في عصر المماليك فكانت مدينة أسوان بالنسبة لتجارة النوبة وعيذاب بالنسبة لتجارة الصين والهند واليمن ومنها تحمل المتاجر على ظهور الإبل عبر الصحراء حتى قوص فتسير بها السفن في النيل شمالاً، ويبدو أن طريق عيذاب - قوص لم يلبث أن أهمل بعد إخراج الصليبيين من الشام، وأصبحت التجارة تأتي من البحر الأحمر إلى السويس ومنها بطريق القوافل إلى القاهرة، أما التجارة بين مصر وأوروبا، فكانت أهم أبوابها الإسكندرية ودمياط فتأتي إليها السفن الأوروبية محملة بالفراء والجوخ والأخشاب والحديد والنبذ وغيرها من المنتجات الأوروبية، وتعود محملة بالتوابل والبخور والعطور والخزف والأقمشة وغيرها من منتجات الشرق⁽¹¹⁹⁾ .

كما شهدت بلاد الشام حركة تجارية واسعة بين موانئها ونظيراتها الأوروبية من الموانئ المتوسطية، أكدت وجهة النظر من كون بلاد الشام كانت تشكل جزءاً حيوياً من الطرق التجارية بين الشرق والغرب، حيث تساوت أهمية الطرق التجارية البرية والبحرية من ناحية سلوك البضائع التجارية إليها براً وبحراً، فهي كانت ضمن الطريق البحري الآتي من الصين إلى الهند فالخليج العربي فالبحر المتوسط، ثم تأخذ بالسير محاذياً للساحل نحو غزة في طريقها إلى القاهرة عبر الصحراء⁽¹²⁰⁾ .

كما كان هناك طريقاً آخر اتجه من دمشق نحو الشمال الغربي مروراً بحلب ثم إلى آسيا الصغرى فالقسطنطينية (إستانبول)⁽¹²¹⁾، ويمكن اعتبار هذا الطريق منفرداً من نوعه، فيما يتعلق بالطرق الآتية إلى الشام والمنطقة منها مما أكسب مدينة دمشق سمعة تجارية دولية، وجد فيها أهالي دمشق فرحة ثمينة للتجارة وتكوين مصادر دخل لا بأس بها⁽¹²²⁾.

كما لم تقل أهمية بلاد الشام بالنسبة لموقعها من طرق التجارة الدولية واشتراكها في الطريق البحري الآتي من الشرق عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر، حيث كانت دمشق من ضمن الطرق التي تتفرع من الطريق البحري المذكور آنفاً انطلاقاً من سيناء إلى دمشق فموانئ المتوسط⁽¹²³⁾. وكان للموانئ الشامية على ساحل البحر المتوسط دوراً مهماً في خطوط التجارة المنطلقة من تلك الموانئ باتجاه قبرص ورودس وكريت وكورفو وراجوز فالبنديقية، وكذلك في اتجاه تلك الخطوط من الموانئ المتوسطية إلى قبرص ورودس وكريت ثم إلى مضيق مسينا وبيزا وفلورنس وجنوا ثم إلى مرسيليا وبرشلونة⁽¹²⁴⁾.

وكان من الطبيعي أن تراقب سلطنة المماليك تلك الحركة التجارية الواسعة، ففرضت رقابة شديدة على الوارد والصادر من المتاجر، وضربت عليها مكوساً اختلفت باختلاف الظروف والأحوال، ثم تختم البضاعة بختم خاص للدلالة على استيفاء المكس، وربما كان هناك خاتم آخر للدلالة على مصدر كل سلعة حتى لا يكون سبيل إلى الغش في بيعها، وقام بهذا العمل موظفون أطلق عليهم اسم (مباشري الختم) كانوا أشبه بموظفي الكمارك في عصرنا الحالي⁽¹²⁵⁾ كما كان يفرض على متاجر الأجانب ضريبة تساوي خمس بضائعهم ويشرف على جبايتها ديوان الخمس وقد عرف المقريزي هذه الضريبة بقوله: ((فالخمس ما يتأدى من تجار الروم الواردين من البحر بما معهم من البضائع للمتجر بمقبض ما صولحوا عليه وربما بلغ ما يستخرج منهم عما قيمته مائة دينار يناهز خمسة وثلاثين دينار وربما انحط عن عشرين دينار، ويسمى كلاهما خمساً، ومن أجناس الروم مما يؤخذ منهم العشر))⁽¹²⁶⁾، ويبدو أن هذه الضرائب التي فرضها سلاطين المماليك على التجارة الخارجية، كانت قاسية جداً، مما دفع ذلك التجار الأوروبيون - وبخاصة البنادقة - إلى رفع شكواهم إلى السلاطين أكثر من مرة، وفي بعض الأحيان كان السلاطين يستجيبون لدعوات التجار الغربيين، فيأمر السلطان ناظر الخاص بالتخفيف عنهم وعدم إيذائهم⁽¹²⁷⁾.

أما أنواع السلع التي كانت تصدرها وتستوردها الدولة المملوكية الأولى والثانية، فكانت تستورد الأخشاب والحديد والبياض اللازمة لصناعة السفن والأسلحة من الدولة الأوروبية، كما اعتمدت الكيانات الصليبية في تموينها على منتجات الأقاليم المختلفة في الساحل الشامي، حيث صدرت السكر والقماش إلى غرب أوروبا، واهتم الإيطاليون بشراء المنسوجات المصرية الحريرية والكتانية من أسواق مصر والشام ونقلوها إلى المدن الإيطالية، إلى جانب الصناعات الزجاجية التي حرصوا على شرائها⁽¹²⁸⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أنه كان هناك فئة من التجار عرفوا بتجار الكارم⁽¹²⁹⁾ كان لهم دور كبير ومهم في نشاط الحركة التجارية المملوكية وجعلها محور التجارة العالمية⁽¹³⁰⁾ إذ كان هؤلاء التجار قد عرفوا باشتغالهم بتجارة التوابل وما إليها من السلع الأخرى، وقيام هؤلاء التجار باحتكار هذه التجارة الآتية من الهند والشرق من خلال مراكز نشاطهم التجاري في المحيط الهندي وموانيه الزاخرة بسلع الشرق والهند وغيرها⁽¹³¹⁾ والراجح أنه كان لتجارة الكارمية وما تقوم عليه هذه التجارة بتوريد التوابل والبهارات من أسواق الشرق دوراً كبيراً في إثراء الخزينة المملوكية بالذهب الأوروبي، وذلك لأهمية التوابل والبهارات في حفظ المواد الغذائية السريعة التلف إلى فترات أطول⁽¹³²⁾.

على أن نشاط تجارة مصر الخارجية في عصر المماليك لم يستمر دون محاولات لعرقلته من جانب القوى المعادية لسلطنة المماليك، من ذلك، أن البابوية التي آلمها استرداد عكا من قبل المسلمين سنة (690هـ/1291م) وطرد الصليبيين نهائياً من الشام، فكرت في إضعاف سلطنة المماليك عن طريق حرمانها من المورد الأساسي لغناها وقوتها وهو التجارة، لذلك أصدرت البابوية عدة مراسيم تحرم على التجار الأوروبيين المتاجرة مع دولة المماليك⁽¹³³⁾ وقد تضمنت هذه المراسيم توقيع عقوبة الحرمان على الأفراد والمدن والجمهوريات والدول التي تتعامل تجارياً مع دولة المماليك، واختصت أصنافاً معينة حرمت تصديرها إلى تلك الدولة بعضها له أهميته في الحرب كالحديد والخشب والغاز والكبريت، وبعضها له أهميته الغذائية كالقمح والنبذ والزيت، فضلاً عن الرقيق الأبيض الذي اعتمد عليه نظام المماليك⁽¹³⁴⁾. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أصدر البابا كليمنت (Clement) في خريف سنة (708هـ/1308م) منشورات مختلفة، وأشار فيها إلى أن تصدير جميع البضائع بغير استثناء إلى أراضي السلطان، يقع تحت طائلة المنع ومن يخرج على هذا القرار يعرض لمصادرة أمواله وقد حرته⁽¹³⁵⁾.

ولكن الجهود التي بذلتها البابوية عقب فتح عكا سنة (690هـ/1291م) حمل التجار الأوروبيين على مقاطعة مصر اقتصادياً والاستعاضة عن طريق مصر - البحر الأحمر بطريق أياس - تبريز، هذه الجهود لم تغلح وباءت بالفشل، ذلك أن القوى التجارية في غرب أوروبا أدركت مدى الخسائر التي عادت إليها نتيجة لحرمانها من التجارة مع مصر، وتحاللت بمختلف الطرق على كسر المراسيم البابوية واستئناف نشاطها التجاري مع الإسكندرية ودمياط، ولم يلبث جايم جيم الثاني ملك أرغونة أن جدد اتفاقيته التجارية مع السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (689 - 693هـ/1290-1393م) وهو السلطان الذي استرد عكا من الصليبيين - كما حرصت مملكة أرغونة بالذات على عدم سحب قناصيلها التجاريين من مصر عقب سقوط عكا⁽¹³⁶⁾.

أما البندقية فقد أرسلت سفيراً إلى مصر سنة (702هـ/1302م) على عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (698-708هـ/1298-1308م) الولاية الثانية - ليلبغ المسؤولين في القاهرة رغبة جمهوريته في استئناف علاقاتها التجارية مع مصر، وكان أن رحب السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالسفير البندقي وأعلن من جانبه استعداداه الطيب لتقديم كافة التسهيلات لتجار البندقية ومنحهم الامتيازات القديمة

التي كانوا يتمتعون بها قبل قطع العلاقات، كما وافق على أن يكون فرانسكو ديك نالي قنصلاً للبندقية في الإسكندرية يرعى مصالحها ومصالح رعاياها الاقتصادية (137) .

أما الاختلاف لدى الدولتين ، فكان بارزاً في مسألة الاحتكار التجارية التي اتبعتها دولة المماليك الجركسية أو البرجية، ذلك أن سلاطين دولة المماليك الأولى قد حرصوا على الاحتفاظ لمصر بمكانتها المرموقة في النشاط التجاري بين الشرق والغرب، فإن الوضع اختلف كثيراً في عصر دولة المماليك الثانية، ذلك أن النظام الإقطاعي الذي اعتمد عليه سلاطين المماليك في عصرهم الأول، لم يلبث أن تطرق إليه الفساد، ولم يعد يكفي لسد حاجاتهم المادية ومطالب ملكهم العريض، لذلك اتجه سلاطين دولة المماليك البرجية نحو الاشتغال بالتجارة، واتبعوا سياسة الاحتكار التجاري لتعويض ما حل بهم من خسائر نتيجة لاختلال النظام الإقطاعي من ناحية، والحصول على المال الوفير من أيسر طريق في نظرهم من ناحية أخرى (138) .

ولا شك في أن احتكار سلاطين دولة المماليك الجراكسة لبعض السلع والغلاة المهمة - مثل التوابل والبخور ، أدى إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعاً فاحشاً، وأصدر لهذا الغرض السلطان الأشرف سيف الدين برسباي (825-841هـ/1422-1438م) مرسوماً عام (832هـ/1428م) يحرم به شراء التوابل من غير مخازن السلطان (139) الأمر الذي أنزل أبلغ الضرر بالتجار الأوروبيين بوجه خاص، فضلاً عن المستهلك الأوروبي، كما بلغت هذه السياسة أشدها عندما أمر السلطان الأشرف برسباي بإبطال التعامل بالنقد البندقي والفلورنسي وسك الدينار الأشرفي ليكون أساساً للتعامل مع التجار الأوروبيين (140) .

كما دفع ضيق القوى التجارية في غرب أوروبا إلى مضاعفة جهودها للوصول إلى الهند وتجارة الشرق الأقصى عن طريق المحيط الأطلسي، وما زال الغرب الأوروبي يجد لاكتشاف طريق بحري جديد إلى الهند، حتى توصل فاسكو ديكاما إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وما تبعه من خطوات أوصلت البرتغاليين إلى الهند عن طريق شواطئ أفريقيا الغربية (141) فكان ذلك حادثاً خطيراً في تاريخ الدولة المملوكية وذلك لما صاحب ذلك من تحول تجارة التوابل وسواها من الموانئ الشامية والمصرية إلى غيرها من الموانئ وبذلك تلاشى ذلك المورد الذي كان يدر على البلدين إيراداً كثيراً (142) ولم يلبث أن أدى تدهور مركز مصر التجاري في أواخر عصر المماليك إلى إضعافهم ثم سقوط دولتهم بعد أن حرموا المورد الأساسي الذي طالما أمدهم بالمال والقوة (143) .

ومن خلال استقراء للأحداث التاريخية للدولة المملوكية نجد بأن العامل التجاري هو الذي أسقط دولتهم قبل أن تسقط بصورة رسمية على يد العثمانيين بعد أن قضى الأوروبيون على شريان حياة الاقتصاد المملوكي.

ثانياً: التجارة الداخلية

كانت التجارة في العصر المملوكي ليست خارجية فحسب بطبيعة الحال، بل داخلية أيضاً وبين المدن الكبرى والمدن الصغرى، وخاصة من القاهرة ودمشق نحو الأقاليم الأخرى، كما ضمت القاهرة أسواقاً خاصة بتجار الشام وفنادق مخصصة لإقامتهم، وتنقل البضائع عادة بين دمشق والقاهرة عبر الجمال أو المراكب والسفن ثم للمدن والأقاليم الأخرى ونشطت بذلك التجارة الداخلية وحقت إيجابيات كثيرة للاقتصاد المملوكي (144).

كانت الأسواق التجارية التي لها صلة بحركة التجارة الداخلية زمن الدولتين البحرية والبرجية قد ميزتها، فقد اشتهرت مصر بأسواقها العامرة ذات الطابع الخاص المميز، وأهم ما في هذه الأسواق أن كل سوق منها اختص بنوع معين من البضائع، فسوق الشماعين اختص ببيع الشمع، وسوق النحاسين اختص ببيع النحاس، وسوق الفرائين ببيع الفراء... وهكذا (145) ومن محاسن هذا النظام أن التاجر لم يستطع أن يشذ عن جيرانه أو أن يرفع أسعار السلعة التي يتجر فيها، لأن منافسيه على مقربة منه كما أن المشتري إن لم يعجبه نوع السلعة أو ثمنها فإنه يستطيع أن ينتقل بسهولة من متجر لآخر دون أن يتحمل أدنى مشقة، أما عيوب هذا النظام فأهمها أن الفرد إذا أراد شراء عدة أصناف متباينة من البضائع فعليه أن يقطع المدينة كلها طويلاً وعرضاً حتى يقضي حاجاته لأنه لن يجد في السوق الواحد سوى نوع واحد من البضائع (146).

وكذلك زحرت الأسواق الشامية بالمنتجات التي جلبها التجار من العرب والمسلمين اشتملت على الصمغ والسجاد الفارسي والأعشاب الطبية الهندية والأقمشة الحريرية من جيحون وبلاد فارس (147).

وقد حفلت البلاد في ذلك العصر بالمنشآت الخاصة بالتجار التراك واليمنيين والهنود والفرس والمغاربة وغيرهم، وجرت العادة أن التجار المسلمين الوافدين من بلد واحد كانوا ينزلون في وكالة معينة حيث يألفون بعضهم ببعض، فوكالة قوصون مثلاً كان ينزلها التجار الوافدين ببضائع بلاد الشام، مثل الزيت والصابون والفسق واللوز والجوز وغيرها، وفي الوكالة يستطيع التاجر أن يضع أمواله وبضائعه في مأمن من كل سوء، وفي الوقت نفسه حرص سلاطين المماليك على حراسة الوكالات من عبث العابثين كما أنهم احتاطوا عليهم من خطر الحرائق وغيرها (148).

ولم يترك سلاطين المماليك حركة البيع والشراء في الأسواق دون رقيب أو حسيب، وإنما عهدوا إلى المحتسبين بالطواف ليلاً ونهاراً للتفتيش على الباعة وضبط من يحاول التلاعب في الأسعار أو الأوزان أو أصناف البضاعة، وقد رُوعي في المحتسب دائماً أن يكون "ذي رأي وصرامة وخشونة في الدين" (149) وكانت رقابة المحتسب أشد ما تكون على الأطعمة والمشروبات التي تباع في الأسواق والطرق للتأكد من سلامتها ونظافتها حرصاً على صحة الناس (150).

الخاتمة

وخرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

- 1- كان النظام الاقتصادي المتبع في كلا الدولتين فيه عناصر مشتركة في أكثر من جانب من جوانب ذلك النظام الاقتصادي، ففيما يتعلق بالزراعة نجد أن كلا الدولتين قد انتهجتا سياسة تحديد الأراضي في كل من مصر وبلاد الشام استناداً إلى جودة الأرض وقيمة المحصول الذي تنتجه، فضلاً عن تشابه كثير من المناطق الزراعية في كل من مصر وبلاد الشام بإنتاج عدد من المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير، كما أن أوضاع الفلاح في كلا الدولتين كانت متشابهة من سوء معاملة وتردي المستوى المعيشي، إذ كان وضعه أقرب ما يكون إلى القن المربوط بالأرض لا يحصل سوى على ما يسد رمقه فيما تذهب خيرات الأرض في الأغلب إلى خزائن السلاطين والأمراء الأمر الذي أدى إلى نزوح كثير من الفلاحين من قراهم مما أدى إلى تخريبها كتحصيل حاصل.
- 2- لاقت الصناعة في كلا الدولتين ازدهاراً ملحوظاً لا سيما الصناعات الحربية كون الدولتان مصبوغتين بالصبغة العسكرية فضلاً عن مواجهة الخطر البحري الإفرنجي الصليبي، لكن ذلك لا يعني إهمال الصناعات المدنية فقد اشتهرت كثير من المناطق في كلتا الدولتين بإنتاج العديد من الصناعات كصناعة النسيج والتي ضمت لبعض منتوجاتها سمعة تجارية دولية كالنسيج المطرز الذي عرف بـ(الدمقس) والذي انتقل من الشام إلى الأندلس ومنها إلى أوروبا التي عرف فيها باسم الدامسكو.
- 3- شهد التنظيم الحرفي في كلا الدولتين تطوراً ملحوظاً حيث كان لكل أصحاب حرفة نقابة خاصة بهم لها نظام ثابت صارم يحمي حقوق المنتسبين إليها.
- 4- أما بالنسبة للتجارة بشقيها الخارجي والداخلي، ففيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تحقق لها من الازدهار الشيء الكثير في ظل كلا الدولتين نتيجة تشجيع سلاطين كلا الدولتين لها عن طريق توفيرهم المنشآت الخدمية للتجار من فنادق وخانات للتجار المسلمين والأجانب، فضلاً عن عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى لتسهيل الحركة التجارية، أما بالنسبة للتجارة الداخلية فقد شهدت هي الأخرى تطوراً ملحوظاً نتيجة رعاية السلاطين في كلا الدولتين لها عن طريق فرض رقابتهم على الأسواق عن طريق المحتسب فضلاً عن فرضهم للمكوس والضرائب كما كان لتأمينهم طرق المواصلات دور فاعل في تنشيط الحركة التجارية.
- 5- أما العناصر التي اختلفت بالنظام الاقتصادي لكلا الدولتين، ففيما يتعلق بالزراعة فقد اعتمدت بعض المناطق الزراعية في كل من مصر وبلاد الشام على الأمطار في حين اعتمدت مناطق أخرى على نظام ري الحياض، كما تنوعت المحاصيل المنتجة لبعض المناطق عن المناطق الأخرى كالكتان في مصر والزيتون في بلاد الشام.

6. أما فيما يتعلق بالصناعة فإن عنصر التنوع ظهر في تميز بعض المناطق في مصر وبلاد الشام بإنتاج سلع معينة تختلف عن السلع التي تنتجها مناطق أخرى في نفس البلدين، فقد اشتهرت مصر بصناعة الخزف والمصنوعات الخشبية في حين اشتهرت بعض مناطق الشام بصناعة زيت الزيتون.

3. كما يبرز عنصر التنوع في السياسة التجارية المتبعة في كلتا الدولتين الأولى والثانية، فقد اعتمدت دولة المماليك البرجية سياسة الاحتكار التجاري نظراً لفساد الإقطاع الذي اعتمدت عليه دولة المماليك البحرية.

الهوامش

- (¹) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م): لسان العرب، تحقيق: عبد الله العلي، دار لسان العرب، (بيروت، د.ت)، مج 3، ص528.
- (²) ابن منظور: لسان العرب، مج3، ص528؛ البستاني، عبد الله: معجم لغوي، المطبعة الأميركية، (بيروت، 1927)، ج2، ص2317؛ عاشور، سعيد عبد الفتاح: العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، ط2، (القاهرة، 1976)، ص1.
- (³) عاشور، فايد حماد: العلاقات السياسية بين المماليك والمغول في الدولة المملوكية الأولى، دار المعارف بمصر، (مصر، 1974)، ص12؛ المزوري، زاهدة محمد طه محيي الدين: الصراع على السلطة في العصر المملوكي الأول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمادة كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2001)، ص9.
- (⁴) عاشور، سعيد عبد الفتاح: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة، (القاهرة، 1959)، ص12؛ عطية الله، أحمد: القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، 1966)، مج2، ص557.
- (⁵) رشاد، عبد المنعم: العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية - مجلة الدراسات التاريخية، بيت الحكمة، (بغداد، 1999)، ص17.
- (⁶) فوزي، فاروق عمر: تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية، مكتبة النهضة، (بغداد، 1988)، ص123، 124، 125؛ عاشور: العلاقات السياسية، ص11.
- (⁷) المسعودي، أبو الحسن علي بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، ط4، (بيروت، 1981)، مج3، ص465؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الشرق الجديد، (بغداد، د.ت)، ص336.
- (⁸) ابن عبد الظاهر، محيي الدين: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل، الشركة العربية للطباعة والنشر، (القاهرة، 1961)، ص35.
- (⁹) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص35.
- (¹⁰) ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، (د.م، د.ت)، ج3، ص256.

- (¹¹) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص35.
- (¹²) حسن، إبراهيم علي: مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، مكتبة النهضة المصرية، ط1، (القاهرة، 1947)، ص194؛ عاشور: الحركة الصليبية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، (القاهرة، 1971)، مج2، ص1075؛ عاشور: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، (بيروت، 1972)، ص151.
- (¹³) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج6، ص319؛ مبارك، سعادة علي باشا: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، (بولاقي مصر، 1306هـ)، ج1، ص62.
- (¹⁴) لمجي، صالح أحمد حسين: الحياة العلمية في مصر في عهد المماليك البحرية (648-784هـ/1250-1382م) رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى عمادة كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص15.
- (¹⁵) الخويطر، عبد العزيز عبد الله: الملك الظاهر بيبرس، (الرياض، 1976)، ص9.
- (*) المنصورة: بلدة أنشأها الملك الكامل بن الملك العادل أيوب بين دمياط والقاهرة، الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1957، مج5، ص212؛ الحميري، محمد بن عبد الله: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، (بيروت، 1975)، ص449.
- (**) فارسكور: وهي قرية من قرى مصر قرب دمياط من كورة الدقهلية، ينظر: الحموي: معجم البلدان، مج4، ص288.
- (¹⁶) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (حوادث ووفيات 641-650هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، (بيروت، 2002)، ص267؛ ابن إياس، محمد بن أحمد: تاريخ مصر والمشهور بـ(بدائع الزهور في وقائع الدهور)، المطبعة الأميرية، ط8، (القاهرة، 1894)، ج1، ص79.
- (***) عين جالوت: بلدة بين نابلس وبيسان من أعمال فلسطين وللمزيد من التفاصيل عن هذه الموقعة ينظر: أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل: تراجم القرنين السادس والسابع المعروف بـ(الذيل على الروضتين)، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2002)، مج3، ص311؛ رؤوف، عماد عبد السلام: معركة عين جالوت، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1986)، ص53.
- (¹⁷) المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي: السلوك لمعرفة دولة الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، 1941)، ج1، ق2، ص368؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص4.
- (¹⁸) المقرئ: السلوك، ج1، ق3، ص311؛ رؤوف، معركة عين جالوت، ص53.
- (****) شجر الدر: وهي من جوارى الملك الصالح نجم الدين أيوب اعتقها وتزوج بها وقد ولدت منه ابنها خليل الذي مات صغيراً وهي بالأصل تركية الجنس وقيل أرمنية، ينظر: المقرئ: السلوك، ج1، ق2، ص361؛ الكزبري، سلمي الحضار: نساء متفوقات، دار العلم للملايين، ط1، (بيروت، 1961)، ص240.
- (¹⁹) ابن العبري، غريغوريس أبو الفرج بن هروب: تاريخ مختصر الدول، المطبعة الكاثوليكية، ط2، (بيروت، 1958)، ص260.
- (²⁰) المقرئ: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ(الخطط المقرئية)، دار العرفان، (بيروت، 1959)، مج2، ص236؛ سرور، محمد جمال الدين: دولة بني قلاوون في مصر، دار الفكر العربي، (القاهرة، 1947)، ص119؛ حسين، أحمد: موسوعة تاريخ مصر، دار الشعب للطباعة والنشر، (القاهرة، 1979)، ج2، ص677.
- (²¹) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج11، ص221؛ عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص5.
- (²²) القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، شرح وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، 1987)، ج1، ص420-421؛ العريني، السيد الباز: المماليك، دار النهضة العربية، (بيروت، 1967)، ص63.

- (²³) المقرئزي: الخطط، مج2، ص241؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص330؛ حتي، فيليب: تاريخ العرب المطول، دار الكشف للنشر والطباعة والتوزيع، ط2، (بيروت، 1953)، ج3، ص795.
- (²⁴) المقرئزي: الخطط، مج2، ص241.
- (²⁵) عاشور: العصر المماليكي، ص142.
- (²⁶) شاكر، محمود: التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي، المكتب الإسلامي، ط5، (بيروت، 2000)، ج7، ص70.
- (²⁷) شاكر: التاريخ، ج7، ص71.
- (²⁸) حتي: تاريخ العرب، ج3، ص819.
- (*) الريدانية: وهي المعركة التي دارت خارج القاهرة بين المماليك بقيادة طومان باي وبين العثمانيين سليم الأول وانتهت بهزيمة المماليك ودخول العثمانيين مصر، وهروب طومان باي ثم إلقاء القبض عليه وقتله في سنة (923هـ/1517م)، ينظر: عاشور: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص262.
- (²⁹) زيدان، جرجي: تاريخ مصر الحديث، دار الهلال، ط3، (القاهرة، 1925)، ج1، ص372-381.
- (³⁰) طرخان، إبراهيم علي: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، مكتبة النهضة المصرية، (مصر، د.ت)، ص214.
- (³¹) القيراط: وهو وحدة قياس للوزن يساوي 1-24 من المتقال أو 1-16 من الدرهم. هنتس فالتر: المكايل والاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري: ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، (عمان: 1970م) ص44.
- (³²) العريني: المماليك، ص172.
- (³³) الروك: كلمة قبطية أصلها (روش) ومعناها حبل، ثم استعملت للدلالة على قياس الأرض بالحبل وتقسيمها، ينظر: طرخان: النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، (القاهرة، 1968)، ص96.
- (³⁴) عاشور: العصر المماليكي، ص284.
- (³⁵) المقرئزي: السلوك، ج2، ق1، ص146.
- (³⁶) عاشور: العصر المماليكي، ص284.
- (³⁷) صبح الأعشى، ج3، ص453، 454.
- (³⁸) طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص217.
- (³⁹) القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص519؛ عاشور: العصر المماليكي، ص284، 285.
- (⁴⁰) سرور: دولة بني قلاوون، ص288.
- (⁴¹) الزيدي، موسوعة، ص233.
- (⁴²) الحياض: ومعناه ترك مياه النيل إبان الفيضان تغطي أراضي الحياض لمدة خمسة وأربعين يوماً بعمق متر ونصف المتر، وعندما ينخفض منسوب مياه النيل تفتح المجاري في الحياض فتعود المياه المتبقية إلى النيل بعد أن تكون الأرض شربت حاجتها، ينظر: ضومط: الدولة المملوكية، ص129، 130.
- (⁴³) ضومط: الدولة المملوكية، ص131، 132.
- (⁴⁴) الذراع: وهو وحدة قياس تقاس به المسافات ويبلغ معدل طوله 54، 50سم، هنتس، المكايل والاوزان، ص83.
- (⁴⁵) ضومط: الدولة المملوكية، ص132.
- (⁴⁶) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4، ص90.
- (⁴⁷) النويري، أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: فوزي الفيتل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1985)، ص256.
- (⁴⁸) النويري: نهاية الأرب، ص256.
- (⁴⁹) عاشور: العصر المماليكي، ص286.

- (50) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 198.
- (51) الزيدي: موسوعة، ص 233.
- (52) رنسيما، ستيفن: تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة: الباز العربي، (بيروت، 1967)، ج 3، ص 603.
- (53) رنسيما: تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 603.
- (54) القلقشندي: صبح الأعشى، ج 4، ص 90.
- (55) المقدسي، محمد بن أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: ميخائيل جان دوغيه، (لندن بريل، 1967)، ص 180.
- (56) رنسيما: تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 602.
- (57) صبح الأعشى، ج 4، ص 90.
- (58) القلقشندي: صبح الأعشى، ج 4، ص 90.
- (59) عاشور: العصر المماليكي، ص 287.
- (60) سرور: دولة بني قلاوون، ص 294.
- (61) عاشور: العصر المماليكي، ص 288؛ الزيدي: موسوعة، ص 234.
- (62) الزيدي: موسوعة، ص 234.
- (63) عاشور: العصر المماليكي، ص 289.
- (64) المقرئزي: السلوك، ج 1، ق 2، ص 512؛ عاشور: العصر المماليكي، ص 289.
- (65) الزردكاش: وهي لفظة أعجمية تطلق على الصناع المقيمين في السلاح خاناه وذلك لإصلاح العدد وتجديد المستعملات، وكان معناها صانع الزرد، ولها غلمان وفراشون، ينظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج 4، ص 440.
- (66) بهنسي، عفيف: الشام لمحات فنية وآثرية، دار الرشيد، (بغداد، 1980)، ص 215.
- (67) بهنسي: الشام، ص 215.
- (68) الغساسنة: وهم من ازد اليمن الذين نزحوا من جنوب الجزيرة العربية إلى بادية الشام على انهدام سد مأرب، وتسميتهم الغساسنة يرجع إلى عين ماء يدعى غسان أقاموا حولها، ينظر: الملاح، هاشم يحيى: الوسيط في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، 1994)، ص 255.
- (69) بهنسي: الشام، ص 215-216.
- (70) بهنسي: الشام، ص 218.
- (71) عاشور: العصور المماليكي، ص 290.
- (72) سرور: دولة بني قلاوون، ص 314-315.
- (73) اليوزبكي، توفيق سلطان: تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، 1975)، ص 90.
- (74) عاشور: العصر المماليكي، ص 290.
- (75) اليوزبكي: تاريخ، ص 90.
- (76) عاشور: العصر المماليكي، ص 291.
- (77) اليوزبكي: تاريخ، ص 91.
- (78) الخطط، ج 2، ص 105.
- (79) سرور: دولة بني قلاوون، ص 303.
- (80) بهنسي: الشام، ص 215.
- (81) بهنسي: الشام، ص 165.
- (82) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 201.

- (83) ضومط: الدولة المملوكية، ص 156، 157.
- (84) الزيدي: موسوعة، ص 235.
- (85) عاشور: العصر المماليكي، ص 291.
- (86) رنسيما: تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 603.
- (87) رنسيما: تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 603.
- (88) ضومط: الدولة المملوكية، ص 157.
- (89) الدامسكو: قماش مزين برسوم حيوانات أو سهام وتعريجات ولذلك حمل الدامسكو أسماء هذه الرسوم، ينظر: بهنسي: الشام، ص 228.
- (90) بهنسي: الشام، ص 229.
- (91) سرور: دولة بني قلاوون، ص 308 وما بعدها.
- (92) رنسيما: تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 603.
- (93) رنسيما: تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 603.
- (94) سرور: دولة بني قلاوون، ص 319.
- (95) ضومط: الدولة المملوكية، ص 163.
- (96) الخطط، ج 1، ص 204.
- (97) عاشور: العصر المماليكي، ص 296.
- (98) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 205.
- (99) سرور: دولة بني قلاوون، ص 313.
- (100) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 207.
- (101) الزيدي: موسوعة، ص 236.
- (102) عاشور: العصر المماليكي، ص 296؛ الزيدي: موسوعة، ص 236-237.
- (103) عاشور: العصر المماليكي، ص 296-297.
- (104) اليوزبكي: تاريخ، ص 52.
- (105) عاشور: العصر المماليكي، ص 205.
- (106) طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 281.
- (107) طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 281؛ اليوزبكي: تاريخ، ص 53.
- (108) سرور: دولة بني قلاوون، ص 344.
- (109) طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 283.
- (110) عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص 211.
- (111) طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 283.
- (112) سرور: دولة بني قلاوون، ص 345.
- (113) سرور: دولة بني قلاوون، ص 339.
- (114) السيد، حكم أمين عبد: قيام دولة المماليك الثانية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، 1967)، ص 153.
- (115) اليوزبكي: تاريخ، ص 58.
- (116) الزيدي: موسوعة، ص 240.
- (117) الفلقشندي: صبح الأعشى، ج 13، ص 340-341.
- (118) اليوزبكي: تاريخ، ص 79.

- (119) سرور: دولة بني قلاوون، ص336؛ عاشور: العصر المماليكي، ص302؛ مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص210.
- (120) ضومط: الدولة المملوكية، ص182.
- (121) ضومط: الدولة المملوكية، ص182.
- (122) ضومط: الدولة المملوكية، ص183.
- (123) ضومط: الدولة المملوكية، ص182.
- (124) ضومط: الدولة المملوكية، ص184.
- (125) المقرئزي: السلوك، ج2، ق1، ص439.
- (126) الخطط، ج2، ص102.
- (127) عاشور: العصر المماليكي، ص305.
- (128) الزيدي: موسوعة، ص237.
- (129) الكارم: وقيل إن هذا الاسم مأخوذ من (الكانم) وهي منطقة من السودان الغربي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد، ثم شاع هذا الاسم بين من اشتغلوا بتجارة البهار بعد أن وقع في تصحيف وأصبح كارم، ينظر: اليوزبكي: تاريخ، ص54.
- (130) ضومط: الدولة المملوكية، ص212.
- (131) حطيط: قضايا من تاريخ المماليك، ص190.
- (132) حطيط: قضايا من تاريخ المماليك، ص202.
- (133) عاشور: العصر المماليكي، ص306.
- (134) سرور: دولة بني قلاوون، ص340.
- (135) سرور: دولة بني قلاوون، ص341.
- (136) عاشور: العصر المماليكي، ص306.
- (137) سرور: دولة بني قلاوون، ص341-342؛ عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص213.
- (138) عاشور: العصر المملوكي، ص307.
- (139) طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص289.
- (140) عاشور: العصر المماليكي، ص307.
- (141) زقلمة، أنور: المماليك في مصر، مطبعة المجلة الجديدة، (القاهرة، د.ت)، ص95؛ اليوزبكي: تاريخ، ص136.
- (142) زقلمة: المماليك، ص128.
- (143) عاشور: العصر المماليكي، ص308.
- (144) الزيدي: موسوعة، ص243.
- (145) عن أسواق مصر، ينظر: قاسم، عبده قاسم: أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، مكتبة سعيد رأفت، (القاهرة، 1978)، ص7 وما بعدها.
- (146) عاشور: العصر المماليكي، ص309.
- (147) ضومط: الدولة المملوكية، ص186.
- (148) سرور: دولة بني قلاوون، ص325، 326.
- (149) ابن الأخوة، محمد بن محمد: معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، 1976)، ص8؛ عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص214.
- (150) عاشور: العصر المماليكي، ص310.

Almasadir

1. abn manzur , jamal aldiyn muhamad bin mukrim (t 711h / 1311m): lisan alearab , thqyq: eabd allah alelayli , dar lisan alearab , (byrut , d.t) , maj 3, s .528
2. abn mnzwr: lisan alearab , maja 3, s 528; albistanii , eabd allh: muejm laghawium , almutbaeat al'amirkaniat , (byrut , 1927) , j 2, s 2317; eashur , saeid eabd alftah: aleasr almamalikiu fi misr walshshami , dar alnahdat alearabiat , t 2, (alqahirat , 1976) , s .1
3. eashur , fayid hamad: alealaqat alsiyasiat bayn almamalik walmughual fi aldawlat almamlukiya al'uwlaa , dar almaearif bimisr , (msir , 1974) , s 12; almuzaawirii , zahidat muhamad th muhyi aldyn: alsirae ealaa alsultat fi aleasr almamlukii al'awal , risalat majstyr (ghyr manshuratan) , eamadat kuliya aladab , (jamieat almawsil , 2001) , s .9
4. eashur , saeid eabd alftah: misr fi easr dawlat almamalik albahriat , maktabat alnahdat , (alqahirat , 1959) , s 12; eatiat allah , ahmd: alqamus al'iislaamii , maktabat alnahdat almisriat , (alqahirat , 1966) , maj 2, s .557
5. rishad , eabd almanem: alearab wajumhuriat asia alwustaa al'iislaamiat – majalat aldirasat alttarikhiat , bayt alhikmat , (bghidad , 1999) , s .17
6. fawzi , faruq eamr: tarikh aleiraq fi eusur alkhilafat alearabiat al'iislaamiat , maktabat alnahdat , (bghadad , 1988) , s 123, 124, 125; eashwr: alealaqat alsiyasiat , s .11
7. almaseudiu , 'abu alhasan eali bin eali: muruj aldhahab wamueadin aljawhar , dar al'andalis , t 4, (byrut , 1981) , maja 3, s 465; alsayutii , jalal aldiyn eabd alrahmin bin 'abi bkr: tarikh alkhulafa' , tahqiq: muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid , maktabat alshrq aljadid , (bghdad , da.t) , s .336
8. aibn eabd alzzahir , muhyi aldyn: tashrif al'ayam waleusur fi sirat almalik almnswr , thqyq: murad kamil , alsharikat alearabiat liltabaeat walnashr , (alqahirat , 1961) , s .35
9. aibn eabd alzahr: tashrif al'ayam , s .35
10. abn tagharyi bardiun , jamal aldiyn 'abi almuhasin yusf: alnujum alzzahirat fi muluk misr walqahirat , almuasasat almisriat aleamat , (d.m , d.t) , j 3, s .256
11. aibn eabd alzahr: tashrif al'ayam , s .35
12. hasan , 'iibrahim ealy: misr fi aleusur alwustaa min alfath alearabii 'iilaa alfath aleithmanii , maktabat alnahdat almisriat , t 1, (alqahirat , 1947) , s 194; eashwr: alharakat alsalibiya , maktabat al'anjilu almisriat , t 2, (alqahirat , 1971) , maja 2, s 1075; eashwr: misr walshsham fi easr al'uyubiayn walmamalik , dar alnahdat alearabiat , (byrwt , 1972) , s .151

-
13. abn tagharyi brdy: alnujum alzzahirat , j 6, s 319; mubarak , saeadat eali basha: alkhatat altawfiqiat aljadidat limisr walqahirat , almutbaeat alkubraa al'amiriat , (bwilaq misr , 1306h) , j 1, s .62
 14. lamaji , salih 'ahmad hsyn: alhayat aleilmiat fi misr fi eahd almamalik albahria (-648 784h / 1382-1250m) risalat majstyr (ghyr mnshwr) , muqadimatan 'iilaa eamadat kuliyat aladab , jamieatan almawsil , 2003, s .15
 15. alkhuytr , eabd aleaziz eabd allh: almalik alzzahir bybrs , (alriad , 1976) , s .9
 16. aldhababi , shams aldiyn muhamad bin 'ahmad bin ethman: tarikh al'islam wawafiat almashahir , (hawadith wawafayat 650-641h) , thqyq: eumar eabd alsalam tadmuri , dar alkitab alearabia , t 2, (byrut , 2002) , s 267; abn 'iias , muhamad bin 'ahmd: tarikh misr walmashhur b (bdayie alzuhur fi waqayie aldhwr) , almutbaeat al'amiriat , t 8, (alqahirat , 1894) , j 1, s .79
 17. almaqrizi , taqi aldiyn 'ahmad bin ealy: alsuluk alkhassa bidawlat almuluk , tahqiq: muhamad mustafaa ziadat , lajnat altaalif waltarjimat walnashr , (alqahirat , 1941) , j 1 , q 2 , s 368 ; abn tagharyi brdy: alnujum alzzahirat , j 7 , s 4.
 18. almaqrizi: alsuluk , j 1 , q 3 , s 311 ; rawuwf , maerakat eayan jalut , s 53.
 19. abn aleibri , ghrighuris 'abu alfiraj bin ahrwb: tarikh mukhtasir alduwal , almutbaeat alkathulikiat , t 2 , (byurut , 1958) , s 260.
 20. almaqrizi: almawaeiz walaetibar bidhikraa alkhatat walathar almaerufat b (alkhatat almaqrizia) , dar alearfan , (byrwt , 1959) , maj 2 , s 236 ; srur , muhamad jamal aldyn: dawlat bani qlawun fi misr , dar alfikr alearabii , (alqahirat , 1947) , s 119 ; husayn , 'ahmd: mawsueat tarikh misr , dar alshaeb liltabaeat walnashr , (alqahirat , 1979) , j 2 , s 677.
 21. abn tagharyi brdy: alnujum alzzahirat , j 11 , s 221 ; eashwr: misr fi easr dawlat almamalik albahriat , s 5.
 22. alqilqshundiu , 'ahmad bin eali: sbh al'aesab fi sinaeat al'iinsha , sharah wateliq: muhamad husayn shams aldiyn , dar alkutub aleilmiat , (byrut , 1987) , j 1 , s 420-421 ; alearini , alsyd albaz: almamalik , dar alnahdat alearabiat , (bayrut , 1967) , s 63.
 23. almaqrizi: alkhatat , maj 2 , s 241 ; abn tagharyi brdy: alnujum alzzahirat , j 7 , s 330 ; hatiy , fylyb: tarikh alearab almutawil , dar alkishaf llnashr waltibaeat waltawzie , t 2 , (byurut , 1953) , j 3 , s 795.
 24. almaqrizi: alkhatat , maj 2 , s 241.
 25. eashwr: aleasr almamalikia , s 142.
 26. shakir , mahmud: alttarikh al'iislamiy- aleahd almamlukiu , almaktab al'iislamiu , t 5 , (byrut , 2000) , j 7 , s 70.